دخلت الاشتباكات في المدينة الواقعة غربي أفغانستان يومها الرابع

كابل ترسل تعزيزات عسكرية إلى هرات وسط تقدم طالبان

اشتباكات في أفغانستان

أرسلت الحكومة الأفغانية تعزيزات عسكرية إلى مدينة هرات غربي البلاد، بعد يوم من تقدم طالبان نحو مركز المدينة، بحسب إعلام محلي.

وذكرت قناة طلوع نيوز المحلية أن التعزيزات جاءت بعد يوم من انتقاد وزارة الدفاع من قبل محمد إسماعيل خان، القيادي البارز في الجماعة الإسلامية التي تقود القتال ضد طالبان في هرات إلى جانب عشرات من قوات الانتفاضة الشعبية، لتأخرها في إرسال التعزيزات إلى هرات.

ودخلت الاشتباكات في هرات يومها الرابع، تحديدا في الجزء الجنوبي من المدينة بالقرب من جسر مالان الذي سيطرت عليه حركة طالبان.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع، فؤاد أمان، إن التعزيزات وصلت إلى المدينة صباح الأحد، متعهدة بالسيطرة على الوضع الأمني هناك.

وقال مسؤولون محليون إن مئات العائلات نزحت من الأجزاء الجنوبية من مدينة هرات بسبب الاشتباكات المستمرة.

وانتقد بعض المشرعين والمحللين هجمات طالبان على هرات، أمس السبت باعتبارها انتهاكًا واضحًا لالتزاماتهم باتفاق الدوحة. وقالت طالبان إن الجماعة ليس لديها أي التزام بعدم مهاجمة المدن الكبرى.

وتصاعد مستوى العنف في أفغانستان، منذ مطلع مايو الماضي، مع بدء المرحلة الأخيرة من انسحاب القوات الأمريكية بأمر من الرئيس جو بايدن في أبريل الفائت، والمقرر اكتماله بحلول 11 سبتمبر المقبل.

عقوبات جديدة على مسؤولين أمنيين في كوبا

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على مسؤولين كبار في الشرطة الكوبية وعلى وزارة الأمن الداخلي، بسبب تورطهم في قمع الاحتجاجات الأخيرة التي اندلعت ضد الحكومة الكوبية، على خلفية الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها الجزيرة.

وتوعد الرئيس الأميركي جو بايدن الذي يتعرض لضغوط سياسية، خصوصاً من الجالية الكوبية التي تتمركز خصوصاً في ولاية فلوريدا، باتخاذ إجراءات أخرى إذا لم يحدث تغيير في الجزيرة التي لا تزال محكومة من الشيوعيين.

وقال بايدن على هامش اجتماع في البيت الأبيض مع ممثلين أميركيين من الجالية الكوبية: «سيكون هناك المزيد إذا لم يحدث تغيير حاسم في كوبا وهذا ما لا أتوقع حصوله»، في إشارة إلى تعنت الحكومة الكوبية. وأضاف: «نسمع أصواتكم. نسمع دعوات الحرية»، منددا مرة أخرى «بالنظام الشيوعي الفاشل».

وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية حزمة عقوبات، طالت اثنين من كبار مسؤولي الشرطة الكوبية، وكذلك الشرطة «الوطنية الثورية» بأكملها لتورطهم في قمع الاحتجاجات الأخيرة. وأضيف اسما مدير الشرطة الوطنية الثورية أوسكار كاليخاس فالكارس ونائب المدير إيدي سيبرا أرياس، المتهمين بارتكاب «انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان» إلى اللائحة السوداء للولايات المتحدة.

وسيتم تجميد أصولهما المحتملة في الولايات المتحدة وسيُمنعان من استخدام النظام المالي الأميركي. وقالت مديرة الوحدة الرئيسية المكلفة العقوبات في وزارة الخزانة الأميركية أندريا جاكي إن «وزارة الخزانة ستواصل معاقبة الذين يسهلون الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل النظام الكوبي وتحديد أسمائهم».

وأضافت أن «الإجراءات المتخذة اليوم تهدف إلى محاسبة المسؤولين عن قمع مطالب الشعب الكوبي بالحرية واحترام الحقوق الإنسانية». ورفضت كوبا بلسان وزير خارجيتها برونو رودريغيز «بحزم» إدراج المسؤولين والشرطة الوطنية الثورية على لوائح وصفتها بأنها «كاذبة».

مقتل 7 أفراد من عائلة كردية بهجوم مسلح وسط تركيا

قتل 7 أفراد من عائلة كردية واحدة في هجوم مسلح على منزلهم في ولاية كونيا بوسط تركيا فيما أرجعه حقوقيون إلى «دوافع عنصرية». وسقط الأشخاص السبعة، وهم من عائلة ديدا أوغلو الكردية على أيدي مسلحين هاجموا منزلهم وحاولوا إحراقه. وذلك بعد أن سبق أن أصيب أفراد العائلة ذاتها بجروح خطيرة في هجوم نفذه عدد من جيرانهم، في مايو) الماضي، بسبب قوميتهم الكردية، قائلين لهم: «ليس مسموحاً للأكراد بالعيش هنا»، بحسب ما ذكر أحد أفراد العائلة في منتصف يوليو) لوسائل إعلام تركية الذي قتل أيضاً في الهجوم الذي وقع. واتهم الضحية، في ذلك الوقت، جهازي الشرطة والقضاء بمحاباة المهاجمين، مؤكداً أن جميع أفراد الأسرة يخشون على حياتهم.

وقال محامي الضحايا المحامي، عبد الرحمن كارا بولوط، إن إطلاق سراح مرتكبي الهجوم الأول منحهم شعوراً بأنهم سيفلتون من العقاب مهما فعلوا. وأضاف كارا بولوط: «هذا هجوم عنصري بالكامل... القضاء والسلطة يتحملان نصيبهما من المسؤولية عما حدث».

وسارعت الحكومة التركية إلى نفي الطابع العنصري للجريمة التي شهدتها ولاية كونيا التي يقطنها أغلبية من المحافظين والقوميين المناهضين للأكراد. وقال وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، في تصريحات للصحافيين، إن الجريمة سببها عداء مزمن بين عائلتين، عادا أنه من «الاستفزاز» اعتبار الواقعة جريمة عنصرية. واعتبر صويلو أنه ليس هناك أي علاقة لهذا الهجوم بالمسألة التركية الكردية، قائلاً إن «الربط بين هذين الأمرين يعادل في خطورته خطورة الهجوم».

واشنطن: حان الوقت لتتوقف ميليشيا الحوثي عن عرقلة السلام

قالت وزارة الخارجية الأميركية، إن السلام في اليمن لن يتحقق إلا إذا التزمت ميليشيا الحوثي بشكل نهائي في المشاركة الهادفة في المحادثات كما فعلت الأطراف الأخرى.

واعتبرت الخارجية الأميركية، في تغريدات على صفحتها بموقع «تويتر»، أنه «حان الوقت الآن للتوقف عن عرقلة التقدم بشأن مستقبل اليمن».

وأضافت أن «السلام والتعافي لا يمكن تحقيقهما إلا إذا التزم الحوثيون بشكل نهائي بالمشاركة الهادفة في محادثات السلام كما فعلت الأطراف الأخرى».

في السياق نفسه، أعرب المبعوث الأميركي الخاص لليمن تيم ليندركينغ، عن قلقه من استمرار ميليشيا الحوثي في رفض المشاركة في وقف إطلاق النار والمحادثات السياسية بشكل هادف. وشدد على أنه لا يمكن معالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن إلا من خلال اتفاق دائم بين الأطراف اليمنية.

جاء ذلك في بيان أصدره ليندركينغ عقب عودته إلى واشنطن بعد زيارة إلى السعودية دامت عدة أيام.

وأفاد البيان بأن ليندركينغ التقى خلال الزيارة كبار المسؤولين في الحكومتين السعودية واليمنية وفي مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي ومكتب المبعوث الأممي الخاص باليمن.

وأوضح أن المبعوث الأميركي دعا خلال هذه اللقاءات إلى إنهاء القتال المتصاعد في مأرب ومختلف أنحاء اليمن، كون ذلك يؤدي إلى زيادة معاناة الشعب اليمني.

وقال إن ليندركينغ «ناقش الإجراءات الفورية التي يجب اتخاذها لتخفيف الأزمة الإنسانية والاقتصادية، بما في ذلك زيادة واردات الوقود وإنهاء التلاعب بالوقود والأسعار وتخصيص مساعدات اقتصادية وإنسانية إضافية للبلاد».

ووفقاً للبيان دعا ليندركينغ، خلال اجتماعاته، الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي للعمل معاً لتحسين الخدمات واستقرار الاقتصاد في البلاد، مؤكداً أن الخطوة الأولى الحاسمة في هذا الشأن تتمثل في ضمان توافر الظروف اللازمة لعودة الحكومة اليمنية إلى عدن.

إلى ذلك، اختتم القائم بأعمال رئيس مكتب المبعوث الأممي الخاص لليمن (نائب المبعوث) معين شريم، زيارة استغرقت يومين للرياض التقى خلالها نائب الرئيس اليمني علي محسن، ورئيس الوزراء معين عبد الملك وكبار المسؤولين.

كما التقى المبعوث الأميركي الخاص تيم ليندركينغ «ودبلوماسيين آخرين يعملون في الملف اليمني».

وأضاف مكتب المبعوث الأممي في بيان، أن شريم ناقش «الحاجة الملحة للاتفاق على وقف جميع أشكال العمليات العسكرية في اليمن وعبر الحدود».

وشدد نائب المبعوث على «أهمية اتخاذ تدابير إنسانية واقتصادية عاجلة للتخفيف من معاناة الشعب اليمني من شأنها أن تخلق بيئة مواتية لاستئناف العملية السياسية الشاملة التي طال انتظارها والتي يقودها اليمنيون تحت رعاية الأمم المتحدة».

إيران تنفي صلتها بهجوم على ناقلة نفط قبالة عمان

نفت إيران، ضلوعها في الهجوم الذي استهدف ناقلة نفط مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، قبالة شواطئ عمان، والذي أسفر أيضا عن مقتل شخصين.

جاء ذلك على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيراني، سعيد خطيب زاده، في أول تعليق رسمي على الهجوم.

ووصف خطيب زاده، في كلمة نقلها التلفزيون الإيراني، مزاعم تورط بلاده في الهجوم بأنها «لا أساس لها».

وقال خطيب زاده: «إن ألعاب إلقاء اللوم هذه ليست جديدة. المسؤولون عن هذا (الهجوم) هم الذين سمحوا للنظام الإسرائيلي أن يضع قدمه في هذه المنطقة».

بالمقابل، حمّل رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، اليوم، إيران مسؤولية الهجوم على الناقلة، بحسب وكالة أسوشييتد برس.

وأمس، أعلنت البحرية الأمريكية توصل خبراء المتفجرات لديها إلى أدلة تشير أن طائرة مسيرة استهدفت ناقلة النفط الإسرائيلية قبالة شواطئ سلطنة عُمان.

والجمعة، أعلنت شركة «زودياك ماريتايم» المملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي إيال عوفير، مقتل اثنين من طاقم سفينة ميركير ستريت، جراء تعرضها لهجوم، الخميس، في المحيط الهندي، عندما كانت في طريقها من تنزانيا إلى الإمارات.

قوات أرمينية تستهدف مواقع أذربيجانية في ناختشيفان

استهدفت وحدات تابعة للجيش الأرميني مواقع للقوات الأذربيجانية في جمهورية ناختشيفان ذاتية الحكم.

وقالت وزارة الدفاع الأذربيجانية في بيان إن مواقعها بمنطقة حيدر أباد في ناختشيفان استهدفت من قبل وحدات أرمينية متمركزة قرب قرية أرازديان. وأوضحت أن النيران الأرمينية لم تسفر عن سقوط خسائر بين الجنود الأذربيجانيين. ولفتت إلى أن الجيش الأذربيجاني ردّ بالمقابل على هجوم نظيره الأرميني.

تركيا ترحب بفتح الطريق الساحلي «مصراتة- سرت» في ليبيا

رحّبت وزارة الخارجية التركية بفتح الطريق الساحلي الاستراتيجي «مصراتة– سرت» الرابط بين شرقي وغربي ليبيا بعد إغلاق دام فترة طويلة.

جاء ذلك في بيان نشرته الخارجية التركية مساء السبت حول الافتتاح الرسمي للطريق المذكور يوم 30 يوليو 2021.

وقالت الوزارة: «من دواعي السرور أن جهود المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة وبعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا واللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 أسفرت عن نتائج إيجابية في هذا الصدد».

وأضافت: «نأمل أن تساهم هذه الخطوة، التي من شأنها تسهيل الحياة اليومية للشعب الليبي، في إرساء الاستقرار الدائم والسلام والازدهار في البلاد».

وتمنت الوزارة أن يكون لهذا التطور انعكاسات إيجابية على توحيد المؤسسات الأمنية والجيش في البلاد تحت مظلة الإدارة الشرعية المدنية.

وأردفت: «ستواصل تركيا دعم الشعب الليبي وحكومة الوحدة الوطنية في سياق جعل وقف إطلاق النار مستدامًا، ودفع العملية السياسية، والاستعدادات للانتخابات المقبلة».

أعلنت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5+5»، فتح الطريق الساحلي الاستراتيجي «مصراتة– سرت» الرابط بين شرقي البلاد وغربها.

وجاء الإعلان عشية انتهاء مهلة حددها الجيش الليبي – انتهت السبت – للتواصل مع مليشيا الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، بشأن فتح الطريق الساحلي الاستراتيجي.

وفي 20 يونيو الماضي، أعلن المجلس الرئاسي الليبي، تكليف اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) بالتنسيق بين طرفي النزاع لضمان تنفيذ الفتح الكامل للطريق الساحلي.

وفي 16 مارس الماضي، شهد البلد الغني بالنفط انفراجا سياسيا، تسلمت على إثره سلطة انتقالية منتخبة تضم حكومة وحدة ومجلسا رئاسيا، مهامها لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر المقبل.

زعيم المجموعة العسكرية في ميانمار يعد بإجراء انتخابات في غضون عامين

تعهد مين أونغ هلاينغ زعيم المجموعة العسكرية التي تتولى السلطة في ميانمار منذ انقلاب الأول من فبراير)، الذي أطاح الزعيمة أونغ سان سو تشي، بإجراء انتخابات «بحلول أغسطس) 2023»، في خطاب ألقاه اليوم الأحد لمناسبة مرور ستة أشهر على الانقلاب الذي نفذه.

وأكد القائد السابق للجيش، «نعمل على إنشاء نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب» ملتزماً مجدداً بإجراء انتخابات «بحلول أغسطس 2023».

في 26 يوليو)، ألغت المجموعة العسكرية نتائج الانتخابات التشريعية التي نظمت في نوفمبر (تشرين الثاني) 2020، وفاز فيها حزب «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» بزعامة أونغ سان سو تشي بغالبية ساحقة، قائلة إنه تم اكتشاف أكثر من 11 مليون حالة تزوير، وهي ادعاءات ينفيها الحزب.

وقال مين أونغ هلاينغ الأحد، «تم تزوير الأصوات من قبل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي أساءت استخدام سلطتها التنفيذية بشكل غير لائق». حتى قبل تنفيذه الانقلاب، كان هذا الجنرال منبوذاً من العواصم الغربية بسبب القمع الدموي الذي مارسه رجاله بحق أقلية الروهينغا المسلمة. واستهدفته عقوبات جديدة منذ الانقلاب.

وكتب شبان على الشبكات الاجتماعية اليوم في مناسبة مرور ستة أشهر على الانقلاب، «نعد بمحاربة هذه الديكتاتورية ما دمنا على قيد الحياة. لن نركع تحت الجزمات العسكرية».

في كالي (غرب)، سار سكان تحت لافتات تكريمية لسجناء سياسيين كتب على إحداها «أغاني المعتقلين قوة للثورة». لكن غالبية البورميين بقوا في منازلهم خوفاً من عنف القوات الأمنية وفيروس كورونا.

ورغم الفوضى السياسية والاقتصادية والصحية، تواصل المجموعة العسكرية قمعها لإخماد كل أشكال المعارضة.

وفي غضون ستة أشهر، قتل 940 مدنياً من بينهم 75 قاصراً، واختفى المئات وسجن أكثر من 5400 شخص، وفقاً لمنظمة غير حكومية.

فرنسا: عشرات الآلاف يحتجون على توسيع «الشهادة الصحية»

تظاهر عشرات آلاف الفرنسيين، تحت شعار «الحرية»، وللأسبوع الثالث على التوالي، احتجاجا على توسيع نطاق «الشهادة الصحية» في عدة مدن من البلاد.

وذكر موقع «فرانس 24» المحلي أن «السلطات توقعت مشاركة 150 ألف شخص في الاحتجاجات، التي جمعت السبت الماضي 161 ألفا، و110 آلاف قبل أسبوع».

وفي باريس، شهدت تظاهرة شارك فيها آلاف الأشخاص صدامات مع قوات الأمن، بحسب المصدر نفسه.

وقبل انطلاق المتظاهرين، انتقد جيروم رودريغز أحد قادة حركة «السترات الصفر» المناهضة للسياسة الاجتماعية للحكومة، «أعضاء الحكومة والإعلاميين الذين يحاولون إقناع الفرنسيين بفعالية لقاح بدون امتلاك أي دليل».

كما تم حشد أكثر من 3 آلاف من عناصر الشرطة والدرك للإشراف على المسيرات، بعد أسبوع من نزول المتظاهرين إلى جادة الشانزليزيه التي أغلقت منافذها السبت.

ونقلت وكالة «فرانس برس» المحلية عن مديرية أمن مدينة رين (غرب)، أن «التظاهرة في مدينتنا استقطبت ألفين و900 شخص «دون تسجيل حوادث حتى الآن».

وفي مدن الجنوب الشرقي، أحصت السلطات أكثر من 20 ألف شخص، حيث بلغ عدد المتظاهرين في مدينتي مونبلييه (8 آلاف و500)، ونيس (6 آلاف و500).

وكتب على إحدى اللافتات «الرئيس والنواب وأعضاء مجلس الشيوخ والعلماء والصحافيون جميعهم جبناء»، وعلى أخرى «لست حقل تجارب».

والأحد الماضي، صدّق البرلمان بشكل نهائي على الشهادة الصحية التي تفرض إبراز شهادة تطعيم كاملة ضد كورونا، أو فحص سلبي حديث العهد.

والشهادة الصحية المعمول بها في الأماكن الثقافية والترفيهية منذ 21 يوليو الماضي، تم توسيعها لتشمل المقاهي والمعارض والمطاعم والقطارات اعتبارا من 9 أغسطس الجاري.

وتشهد البلاد حاليا تفشيا لوباء كورونا (أكثر من 24 ألفا و300 إصابة الجمعة) خصوصا في المناطق السياحية جراء سلالة «دلتا» سريعة الانتشار.

جانب من التظاهرات في فرنسا